معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي دراسة ميدانية في جامعة القادسية

ثائر رحيم كاظم

جامعة القادسية/ كلية الآداب

Thaer.raheem78@gmail.com

الملخص

أن قضية تمكين المرأة ومدى مشاركتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالمجتمع العراقي، يعد مشكلة بحثية تستحق الدراسة، ذلك لما للمجتمع العراقي من سيسيولوجيا خاصة، فعندما نستحضر المجتمع العراقي، فيتبادر إلى أذهاننا تلك التركة الاجتماعية المعقدة والمتشابكة، ذلك لأن هذا المجتمع يحمل في أرجائه كافة العناصر والطبقات بدءاً من التقليدية وانتهاءاً بالمعاصرة والحديثة. وأن قضية التمكين للمرأة تزداد بشكل واضح في ظل بعض المجتمعات التي تحصر دور المرأة في الإنجاب، وإدارة شؤون المنزل. وتزداد المشكلة تعقيداً خاصة في ظل أن القانون العراقي الذي يساوي بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات.

ويهدف البحث الى معرفة أهم المعوقات التي تواجه تمكين المرأة العراقية من أجل خدمة وتنمية مجتمعها. ومعرفة مدى اختلاف هذه المعوقات التي تعيق تمكين المرأة من أجل خدمة وتنمية مجتمعها، باختلاف النوع . ومن اجل تحقيق هذه الاهداف فقد استخدم الباحث المنهج المسحي الاجتماعي الذي يتم عن طريقه دراسة الظاهرة كميا وكيفيا، وذلك بتحليل الظاهرة وكشف العلاقات بين أبعادها المختلفة ، واختيرت العينة التي كان عددها (٢١٤) بالطريقة العشوائية العنقودية .

توصلت نتائج البحث الى أكثر العوامل إعاقة لتمكين المرأة هي العوامل الاجتماعية تلاها العوامل الاقتصادية والسياسية ثم أخيرا العوامل الشخصية. واوصى الباحث على تصحيح الصورة السائدة عن المرأة في المجتمع عن طريق تقديم المناهج الدراسية والبرامج التلفزيونية وجميع وسائل الإعلام التي ترفع من قيمة المرأة ودورها والعمل على تدعيم المرأة وترشيحها في الحياة السياسية وللمناصب القيادية والسياسية واخير تصميم البرامج التدريبية لزيادة ثقة المرأة وقدراتها الإدارية لكي تتمكن من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة .

الكلمات المفتاحية:المعوقات ،تمكين المرأة.

Abstract

The issue of empowering woman and the extent of her participation in social, economic and political life in the Iraqi community is a research problem which is necessary to be studied due to the sociological nature of the Iraqi community. When evoking this community, the complicated and tangled social legacy comes to our minds for this community has all elements and layers starting from tradition and ending with modernism. The issue of empowering woman is clearly rising in some communities that limit the role of woman in giving birth, managing the affairs of the house. But the problem becomes more complex when coming to Iraqi law that equalizes among man and woman in the rights and the duties.

The study aims to arrive at the most important obstacles that face woman's empowerment for the sake of serving and developing her community as well as the extent these obstacles are different according to type for the benefit of serving and developing her community. To achieve these objectives, the researcher used social

survey curriculum which is built on studying the phenomenon quantitatively and qualitatively through analyzing the phenomenon and finding out the relations between its different dimensions. The sample of 214 was chosen in a cluster random way.

The research arrived at conclusions that the factors than hinder woman's empowerment are social factors, which come in the first position, economic and political as well as personal factors. The researcher recommends to change the common view of woman in the community through presenting school curriculum TV programs and all media that give importance to the role of woman and support her in political life. Finally, the researcher advises to design training programs to increase her self-sufficiency and her administrative abilities to empower her in all different fields; social, economic and political .

Keywords: Obstacles, Woman's Empowerment**.**

المقدمة:

يشكل الحديث عن تمكين المرأة نقطة تقاطع ما بين ثقافة العزل والتهميش والتمييز وبين ثقافة النوع والمشاركة ، فالثقافة السائدة تحول المرأة إلى كائن محبط مهمش فاقد لأبسط حقوق الانسانية باسم الشرف تارة وباسم الحفاظ على قيم الاسرة تارة أخرى غير أن عملية تمكين المرأة تفتح لها نوافذ وعي جديد بذاتها ، وتهيئ المجتمع لخلق تصورات جديدة عن أدوارها (١).

وقد تزايد الاهتمام العالمي بشكل ملحوظ بقضية المرأة وضرورة مشاركتها وإدماجها في عمليات المساواة، والتنمية، والسلام، منذ المؤتمر العالمي الأول للمرأة في المكسيك عام ١٩٧٥ والثاني في كوبنهاجن ١٩٨٠، والمؤتمر الثالث في نيروبي ١٩٨٥، كما بدأ ذلك واضحاً في نتائج المؤتمر الدولي الرابع للمرأة في بكين ١٩٩٥ حيث أكدت نتائج وتوصيات هذه اللقاءات على بعض المصطلحات أو المناهج التي تحمل مفاهيم تنموية هامة مثل منهج التمكين للمرأة والذي يهدف إلى تعزيز صورة المرأة عن نفسها، وثقتها بقدراتها الذاتية، وقيمتها في المنزل والمجتمع (٢).

وبالرغم من تلك المؤتمرات الدولية التي نادت بحقوق المرأة نجد حضوراً غير ملموس للمرأة في مجالات الحياة المختلفة وعلى رأسها المجال السياسي، وذلك بسبب العادات والتقاليد والميراث الفكري والثقافي السائد، أضف على ذلك أسباب وعوامل أخرى منها ارتفاع نسبة الأمية، وانخفاض وعي المرأة بدورها وحقوقها، فضلا عن الأعباء الثقيلة التي تقع على المرأة داخل المنزل وخارجه (٣).

و أكدت النتائج على حق المرأة في المشاركة الفعالة في الحوار والمناقشة، والتحليل للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية المؤثرة في قدراتها ومكانتها إضافة إلى حقها في المشاركة في صنع القرارات الخاصة بها وبأسرتها، وحقها في التوعية والتدريب، لتصبح عاملاً فاعلاً في المجتمع بهدف تحقيق العدل والمساواة بمفهومها الشامل وعلى المستويات كافة (٤).

إن اندماج المرأة في النشاط الاقتصادي وارتفاع نسبة مشاركتها في سوق العمل يؤدي إلى تحقيق العديد من المكاسب الاقتصادية،منها الحصول على فرص التوظيف التي تؤمن لها مصدراً دائما للدخل، كذلك تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد البشرية المتاحة على المستوى القومي،مما يؤدي للوصول على معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة، ورفع القدرة التنافسية للمرأة في سوق العمل في ظل اقتصاديات السوق والخصخصة والعولمة وتخفيض معدلات البطالة. كما تعتبر المشاركة الاقتصادية للمرأة ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة. إن مشاركة المرأة في النمو الاقتصادي تدفع عجلة النمو التقدم الاقتصادي، وذلك ان المرأة ليست

كائناً يسعى لمجرد البقاء ، وإن المشاريع التي تقوم بها المرأة سواء صغيرة أم متوسطة الحجم تساهم وبشكل إيجابي وفعال في تعزيز الاقتصاديات الوطنية(٥).

وفي ضوء ما سبق عرضه يرى الباحث أن كل المؤشرات الواقعية تدل على عدم تمكين المرأة بالشكل المطلوب، وربّ سائلٍ يقول ما هي معوقات تمكين المرأة العراقية؟

مشكلة البحث: تعد قضية التمييز ضد المرأة في مجتمعنا العربي مشكلة باتت تهدد أمننا القومي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ويظهر هذا التمييز في عدم تمكين المرأة اجتماعياً واقتصاديا وسياسياً. وقضية عدم التمكين هذه، قضية اتجاهات اجتماعية غالبة، ومستمدة من العادات والتقاليد والقيم السائدة في المجتمع التي مازالت تشكل موروثات ثقافية بالغة الأثر في هذا المجال (٦) .

وأن عدم تمكين المرأة مشكلة تواجه الكثير من المجتمعات النامية، بل وأحيانا المتقدمة، وعدم التمكين هذا يظهر في صور متعددة لعل أهمها هو عدم المساواة بين الرجل والمرأة الأمر الذي يؤدي إلى وجود تمييز في المجتمع مما يولد الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية (٧).

وبالرغم تنامي دور المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، إلا أنه ما زال دون الطموح، فهناك الكثير من أشكال التمييز بين الرجل والمرأة تعيق انخراط المرأة في ميادين التنمية الشاملة، وأشكال هذا التمييز متعددة، فمنها ما يعود إلى عوامل ثقافية واجتماعية موروثة، ممثلة ببعض العادات والتقاليد، إذ يشير عدد كبير من الدراسات إلى تحيز الموروث الاجتماعي والقيمي ضد مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامل العام. ومنها يعود إلى المرأة ذاتها، إذ تشير الدراسات إلى أن بعض الخصائص النفسية والشخصية والمعرفية للمرأة تحول دون انخراطها في العمل العام والسياسي(٨).

وتعاني المرأة العراقية ولسنيين طويلة من التهميش والإقصاء الاجتماعي والسياسي، والاقتصادي، ويرجع هذا التهميش الى الجذور التاريخية النابعة من السلطة الذكورية، التي استخدمت الأساليب القهرية ضد المرأة. وقد أدى ذلك إلى أن المرأة اصبحت مقتنعة بأنها لا يمكن أن تجاري الرجل أو تتفوق عليه في أي ميدان، لذلك فأن مشكلة تمكين المرأة مشكلة لا تحققها – فقط– القوانين والتشريعات فحسب، لاسيما وأن الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ ضمن للمرأة الكثير من الحقوق دون تمييز على أساس النوع الاجتماعي. فقد كفل لها حق التملك وحقها في التعليم والرعاية الصحية والمشاركة الاقتصادية وحقها في الحياة والأمن والحرية، وضمن لها المشاركة السياسية وتبوئها للمناصب القيادية(٩).

بناءاً على ذلك يرى الباحث أن تناول قضية تمكين المرأة ومدى مشاركتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالمجتمع العراقي، يعد مشكلة بحثية تستحق الدراسة، ذلك لما للمجتمع العراقي من سيسيولوجيا خاصة، فعندما نستحضر مجتمعاً كالمجتمع العراقي، فيتبادر إلى أذهاننا تلك التركة الاجتماعية المعقدة والمتشابكة، ذلك لأن هذا المجتمع يحمل في أرجائه كافة العناصر والطبقات بدءاً من التقليدية وانتهاءاً بالمعاصرة والحديثة.

و يرى الباحث أن قضية التمكين للمرأة تزداد بشكل واضح في ظل بعض المجتمعات التي تحصر دور المرأة في الإنجاب، وإدارة شؤون المنزل. وتزداد المشكلة تعقيداً خاصة في ظل أن القانون العراقي يساوي بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات

وإضافة لما سبق وجد الباحث ندرة في الدراسات التي تبحث في موضوع تمكين المرأة العراقية على وجه الخصوص. مما يعد مبررا إضافيا لإجراء هذا البحث.

ويمكن صياغة مشكلة البحث الحالي في التساؤلات التالية:

١- ما أهم المعوقات التي تواجه تمكين المرأة العراقية من أجل خدمة وتنمية مجتمعها؟

٢- هل تختلف هذه المعوقات التي تعيق تمكين المرأة من أجل خدمة وتنمية مجتمعها، باختلاف النوع ؟

أهمية البحث :

الأهمية النظرية:

١-يبرز أهمية البحث الحالي من تناولها موضوعاً ذا اهتمام محلي وعالمي تعكسه الأدبيات الاجتماعية ذات العلاقة بمعوقات تمكين المرأة في المجتمع. فتمكين المرأة العراقية من الموضوعات التي مازالت تخضع للبحث والمناقشة ، من أجل أن تأخذ المرأة فرصتها وحقها في مجتمعها، لاسيما في ظل المتغيرات الحديثة التي تطرأ على البناء الاجتماعي للمجتمع العراقي.

٢-يسلط البحث الضوء على الدور المجتمعي الواسع الذي يلعب دوراً كبيرا إيجابا أو سلبا في تمكين المرأة في المجتمع العراقي.

٣-أيضاً أهمية البحث تنبع من تعديل النظرة التقليدية للمرأة ،وأنها قادرة على تولى أدوار اجتماعية مهمة في المجتمع.

الأهمية التطبيقية:

-من المتوقع أن تفيد نتائج هذا البحث في التعرف على المعوقات الفعلية لتمكين المرأة العراقية،وتقديمها إلى الجهات المعنية لتقديم الحلول المناسبة لها،مما قد يسهم في تغيير وضع المرأة العراقية نحو الأفضل داخل مجتمعها.

-من الممكن تلفت نتائج هذ البحث الانتباه إلى ان التفضيل الذكوري في المجتمع العراقي مازال قائماً .

أهداف البحث: يهدف البحث الى تحقيق ما يلي:

١-معرفة أهم المعوقات التي تواجه تمكين المرأة العراقية من أجل خدمة وتنمية مجتمعها.

٢-معرفة مدى اختلاف هذه المعوقات التي تعيق تمكين المرأة من أجل خدمة وتنمية مجتمعها، باختلاف النوع .

مفاهيم البحث :

١- المعوقات:

التعريف اللغوي: تعريف كلمة عاق – عوقاً : منعه وشغله عنه ، فهو عائق (١٠)

التعريف الاصطلاحي: المعوقات هي كل النتائج، والعمليات التي تحد من تكيف النسق الاجتماعي أو توافقه، كما تتضمن ضغطاً وتوتراً في المستوى البنائي. كما يشير إليها على أنها العثرات والأشياء التي تقف وتحول دون تحقيق التقدم المنشود (١١).

ويقصد الباحث بالمعوقات في هذه الدراسة: مجموعة الصعوبات التي تواجه المرأة في المجتمع العراقي وتؤدي إلى عدم تمكينها بداخل مجتمعها.

تمكين المرأة: يعرف التمكين لغوياً بأنه تمكن الشخص من الشيء، ويقال فرن " لا يمكنه" شيء أي لا يقدر عليه أو لا يستطيع النهوض به (١٢).

التمكين كمدخل يمكن أن يضيف طريقة ما لإعادة التفكير في الممارسة الحالية للخدمة الاجتماعية وتنظيم المجتمع لإنجاز التغيير الاجتماعي المطلوب وبالطرق التي تدعم المشاركة خاصة للفئات المستهدف زيادة مشاركتها (١٣).

كما يعرف **التمكين** بأن: العمليات التي يقوم بها أخصائي تنظيم المجتمع النشط لمساعدة جماعة أو مجتمع في تحقيق تأثير معين لتحقيق مطالب شرعية لهم (١٤).

وتمكين المرأة عملية مركبة، تعني بإيجاد الخبرات والإمكانات المادية والفنية التي لا توفرها التنشئة الاجتماعية للمرأة، إلى جانب خلق تصورات ذاتية للمرأة عن نفسها تنطوي على الثقة وشجاعة اتخاذ القرار،والرأي الصائب، فضلاً عن تغير النظرة التمييزية للمجتمع ضدها. والتمكين بهذا المعنى ليس تدريباً بل هو عملية اجتماعية، نفسية توفر للمرأة فرصة الإسهام في حياة المجتمع،وتعزز أدوارها الايجابية سواء في البيت أو في العمل، أو في علاقتها مع الآخرين (١٥).

أن تمكين المرأة يعني مساعدتها على التطور وزرع الثقة بالنفس والتخلص من معوقات الانجاز ومشاركتها الفعالة في المسئوليات، ويمكن النظر إلى مفهوم التمكين من زوايا عديدة منها ذو بعد مجتمعي يدعو إلى إفساح المجال للمرأة لكي تشارك في كافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومن ثم إعطائها القدرة على التحكم في كافة خياراتها وتشجيع التنمية وتحفظ النمو السكاني(١٦).

ويعرف التمكين بانه استخدام السياسيات العامة والاجراءات التي تهدف إلى دعم مشاركة النساء في الحياة السياسة والاقتصادية او غيرها وصلا الى مشاركتهن في صنع القرارات التي لها تأثير مباشر على المجتمع ومؤسساته المختلفة (١٧)، وايضا يعرف أنه هو التحكم في العلاقات الانتاجية التي من خلالها تمكن المرأة في المساهمة اقتصاديا واجتماعيا والتي تؤدي بدوها الى رفاهية الاسرة وتقدم المجتمع (١٨).

وهناك من يركز على مفهوم التمكين بمعنى تدريب المرأة وتوفير الخبرات الفنية والمهنية لها حتى تستطيع أن تجد لها فرص عمل وأن تسهم في مسيرة التنمية (١٩).

يعرف الباحث تمكين المرأة :

المشاركة الفعالة للمرأة في كافة الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية داخل المجتمع العراقي.

وضع المرأة في العراق:

يمكن ان نحدد وضع المرأة في العراق بالمؤشرات التالية (٢٠):

-نسبة التحاق المرأة بالدراسة اقل بكثير مقارنة مع الذكور.

-نسبة اشتغال أقل من الذكور.

-نسبة البطالة أعلى من الذكور (١٤,٣%) مقابل (١٩,٦%) .

-زواج مبكر إذن أن (٢٨%) من النساء اللواتي شملهن المسح متعدد المؤشرات تزوجن قبل سن (١٨) سنة.

-تقع كثير من النساء العراقيات كضحايا للفقر،مما يجعلهن عرضة للاتجار والدخول في ظلمة شبكات البغاء والاستغلال الجنسي.

-أن مشاركة المرأة العراقية في الحياة السياسية محدودة ،وحتى اللواتي بالوزارات أو البرلمان لا يمثلن النساء العراقيات بل يمثلن في الغالب أحزابهن ولذلك تبدو المشاركة شكلية

والدستور العراقي كفل للمرأة حقوقها، فالمادة (١٤) من الحقوق المدنية نصت على (أن العراقيين متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي)، والمادة (٢٠) نصت على أن (للمواطنين رجالاً ونساء، حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح) وبالنظر لهذه المواد نجد أن الدستور قد مكن للمرأة في ممارسة حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (٢١).

معوقات تمكين المرأة:إن البحث عن معوقات تمكين المرأة يجعلنا نضع فرضية تنص على أن هناك مجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والشخصية التي وقفت عائقاً من تمكين المرأة العراقية، وفيما يلي شرح هذه العوامل بشيء من التفصيل.

١- **العوامل الاجتماعية:** حصر المجتمع بنظرته الضيقة، وبخلفياته الثقافية والاجتماعية التقليدية والعرفية دور المرأة العربية في البيت وفي بعض الأعمال الفنية، كما أنه لم يضمن لها الحرية الكافية للتخطيط لمستقبلها بشكل حيادي، أو المساحات الكافية للاختيار، ووفق ثقافة المجتمع العربي القائمة على "ثقافة العيب والحرام من جهة" وعلى اعتبار المرأة أماً وزوجة في المقام الأول، فقد تم تحديد دورها الأهم في أسرتها فقط، وتقليص دورها في التنمية سواء كانت الاجتماعية أو الإدارية أو الثقافية أو السياسية (٢٢).

وتوجد العديد من المعوقات والصعوبات ذات المضمون الاجتماعي، التي تعرقل انطلاق دور المرأة المساند والمكمل لدور الرجل في مجالات الحياة كافة.

وعلى المستوى العراقي وقد بينت نتائج البحوث أن أسباب عزوف المرأة العراقية للعمل بالمشروعات الإنتاجية والصناعية المهمة والتي تماس كبير مجالات قوى التنمية البشرية التي يحتاجها البلد، هذه الأسباب تعود إلى اتجاهين هما:

- الاتجاه الأول: هو تقليدي محافظ: يرى في المرأة أنها كائناً ضعيفاً وظيفتها في شئون الأسرة فقط، وأن دورها في تربية الأولاد ومسئوليتها عن الأسرة، وأن خروج المرأة مع الرجل خارج المنزل واختلاطها بالرجال أمر مناف للتعاليم الروحية والأعراف الاجتماعية.

- الاتجاه الثاني: وهو اتجاه يتميز بتحرره نسبياً، ويعترف بحق المرأة في العمل،ويرى هذا الاتجاه أن هناك مهن تتناسب وطبيعة عمل المرأة مثل مهن الخياطة، والتعليم والتربية، بينما هناك أعمال لا يجوز للمرأة العمل بها، وذلك لأنها تتعارض مع طبيعتها ومع التقاليد الاجتماعية الموروثة (٢٣).

وتشير البيانات المستخلصة من الدراسات والإحصاءات التي قامت بها جامعة الدول العربية (إدارات الإحصاء وإدارة المرأة والأسرة) حول واقع المرأة العربية أن أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية تؤثر في مشاركتها في النشاط الاقتصادي لمجتمعها وموضوعها على السلم الإداري والوظيفي، لذا فالفقر والأمية، والرغبة في تكوين أسرة في عمر مبكر، وتكوين أسرة كبيرة، وما يتبعها من ضرورة الاعتناء بها، والتفرغ التام لها، يجعلها بعيدا عن تمكينها إدارياً واجتماعياً، فالدور الأسري للمرأة قد يجبرها على اختيار الأعمال التي تتطلب وقتاً وجهداً أقل. ونتيجة للظروف التي تمر بها من حمل وولادة وتربية الأطفال، يجعلها غير قادرة على تحمل متطلبات الأعمال الإدارية وما تتطلبه من متابعة، وتنفيذ، وجهد وسفر، ومن اختلاط دائم وحيوي مع الموظفين، وما تفرضه طبيعة العمل من تداخلات وظيفية يومية (٢٤).

اضافة الى ان الموروث الاجتماعي السلبي تنعكس أثاره على المرأة مما يمنعها من ممارسة دورها في بناء المجتمع والمشاركة في عملية التنمية التي لا تتم إلا بتكامل الأدوار بين كل من المرأة والرجل، وما زال هذا

الموروث يترك أثراً يحتاج إلى عمل جاد ودؤب لتصحيح المفاهيم المغلوطة لهذه المعتقدات والمورثات ومن ثم الحفاظ على ما هو أصلي منها وتنقيتها مما هو نتيجة تراكمات لا أساس لها من الصحة (٢٥).

وكأحد العوامل الاجتماعية فان الدين الإسلامي ليس له علاقة بأية ممارسات خاطئة تجاه المرأة، نظـراً لأن مثل هذه الممارسات تعود في الأساس إلى عوامل اجتماعية وسياسية متمثلة في التنشئة والعادات والتقاليد التي يتوارثها الأفراد جيلا بعد جيل (٢٦).

٢-**العوامل الاقتصادية والسياسية:** يكتسب دور الحكومات أهمية خاصة في إقرار السياسات المتعلقة بخصوص المرأة، والمشاركة بين الرجال والنساء، وإزالة العقبات القانونية التي تميز ضد المرأة، والحكومات إذا أرادت فهي التي تدفع بالمرأة إلى مراكز القيادات، إلا إن الحكومات ما زال دورها ضعيفا في إيصال المرأة إلى السلطة التشريعية ، وللأحزاب السياسية أيضا دورا هاما ، حيث تعتبر نسبة مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية متدنية جدًا، فالنساء عازفات عن الانتساب إلى الأحزاب السياسية، كما إن الأحزاب لا تتوجه للنساء (٢٧).

إن هيمنة الثقافة البطريركية (الأبوية) المتداخلة مع قيم الهيمنة والتفوق والإخضاع والتي حصرت دور المرأة في الوظيفة الاجتماعية والأسرية أدت وتؤدي دوراً بالغ السوء في قضية تمكين المرأة.

فضلاً عما سبق يمكن الإشارة إلى ضعف فاعلية المنظمات النسائية ، ويمكن إرجاع ذلك إلى ما يأتي(٢٨):

– قلة الموارد المالية، فالدعم الذي تلقاه هذه المنظمات قليل جداً، وهذا يستلزم بناء استراتيجية مستمرة لتوفير الدعم والتمويل الذاتي والوطني لهذه المنظمات.

– غياب استراتيجية تمكين شاملة، وضعف الوعي بأهمية التمكين ومفهومه الحقيقي لدى هذه المنظمات وأجهزتها التنفيذية والقدرة على التوجه إلى جميع الشرائح النسائية والقواعد الشعبية خصوصاً المرأة الريفية.

– ضعف عملية بناء قدرات المنظمات النسائية وتحويلها إلى مؤسسات فاعلة ذات قيادات مؤهلة ومدربة.

– الافتقار إلى التفاعل والتواصل وتبادر الخبرات مع الأطراف المختلفة ذات الخبرات والإمكانيات.

– وجود القوانين المقيدة لنشاط الجمعيات، فالتشريعات العربية تقيد بدرجات متفاوتة حرية تكوين الجمعيات وتخضعها عندما تنشأ لأشكال مختلفة من الإشراف والرقابة.

٣- **العوامل الشخصية:** على الرغم من اتفاق الباحثين على أن هناك معوقات للمشاركة الفعالة للمرأة في أنشطة المجتمع المختلفة، وأن تلك المعوقات دائما ترتبط بعوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية ،إلا أن هناك معوقات شخصية لدى المرأة وتصوراتها حول قدراتها وأدوارها، وهو ما يحول دون أن تستفيد من الفرص المتاحة أمامها للمشاركة الرسمية واكتساب الأدوار والمكانات القيادية ليست فقط التطوعية،وإنما الرسمية لأنه على الرغم من ما إتاحته القوانين والتشريعات من فرص المشاركة إلا أن المرأة لم تستفد منها على قدر توفرها، وهو يؤكد على فكرة التمكين والمساعدة الذاتية للحصول على تلك الفرص .

والمعوقات الشخصية هي تلك المرتبطة بالمرأة نفسها وتتضمن ضعف قدرة المرأة علـى تنظـيم الوقـت، والخوف من الفشل (٢٩) ، وكذلك خوف النساء من تحمل المسئوليات الاجتماعية وعدولهن عن القيام بمهـام تتطلب الخروج من البيت والبقاء خارجه مدة طويلة وعدم الرغبة في الانضمام إلى المؤسـسات الاجتماعيـة (٣٠)

من الطرح السابق يتضح تنوع العوامل المؤثرة على عملية تمكين المرأة، فقد شملت هذه العوامل متعلقة بالعادات والتقاليد والمورثات الاجتماعية، وعوامل اقتصادية وأخرى ذاتية تتعلق بالمرأة نفسها. أما عن أكثر هذه العوامل وأشدها تأثيراً على تمكين المرأة العراقية لخدمة وتنمية مجتمعها فهذا ما سوف تكشف عنه الدراسة الميدانية التالية.

أن أي قضية خاصة بالمرأة يجب النظر اليها بوصفها مشكلة اجتماعية، ناتجة عن خصائص اجتماعية خاصة بكل مجتمع.

منهج البحث: يعتمد هذه البحث على المنهج الوصفي التحليلي التي يتجه إلى معرفة ووصف خصائص ظاهرة عينة من خلال جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها. كما يعتمد أيضا هذا البحث على المنهج المسحي الاجتماعي الذي يتم عن طريقه دراسة الظاهرة كميا وكيفيا، من خلال تحليل الظاهرة وكشف العلاقات بين أبعادها المختلفة.

عينة البحث :تكونت عينة البحث من (٢١٤) فرداً من العاملين بكليات جامعة القادسية المختلفة، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية العنقودية.

أداة البحث:تم إعداد استبيان لمعرفة العوامل (المعوقات) المختلفة التي تحيل بين المرأة وبين تمكينها بالمجتمع. وتم الاطلاع على التراث السابق والأدب النظري الذي اهتم بدراسة الصعوبات التي تواجهه المرأة العربية بصفة عامة والمرأة العراقية بصفة خاصة في تمكينها من ممارسة حقوقها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وبعد ذلك قام الباحث بصياغة فقرات الاستبيان، وتصنيفها إلى محاور كل محور يعبر عن تحدي معين يواجه تمكين المرأة. وهذه المحاور هي:

١-معوقات تصل بالعوامل الثقافية والعادات والتقاليد.

٢-المعوقات الاجتماعية.

٣-المعوقات الذاتية.

صدق الأداة:تم التأكد من صدق الأداة من خلال عرض الاستبيان على عشرة من المختصين، طُلب منهم الحكم على مدى ملائمة كل فقرة من فقرات الاستبيان لقياس التحديات المختلفة التي تواجه تمكين المرأة العراقية، وأيضا مدى ملائمة كل فقرة للمحور الذي تنتمي إليه، أية ملاحظات أخرى يرونها، وقام الباحث بتجميع آراء المحكمين وتعديل فقرات الاستبيان في ضوء وجهة نظر المحكمين.

ثبات الأداة:استخدم الباحث طريقتين لحساب ثبات الاستبيان هما:

أ-طريقة إعادة الاختبار:

اختار الباحث عينة عشوائية بلغ عدد (٤٠) فرداً نصفهم من الذكور والنصف الأخر من الإناث. تم تطبيق الاستبيان عليهم ثم أعيد تطبيقه مرة أخرى بفاصل زمني (١٥) يوماً، وتم حساب معامل ارتباط بيرسون بين التطبيقين والجدول التالي يوضح نتيجة معامل ارتباط بيرسون بين التطبيقين.

جدول (١) يبين معامل ثبات الاستبيان عن طريق إعادة تطبيق الاختبار (ن ٤٠)

	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الاستبيان	٠،٨١	٠،٠١

من الجدول السابق يتضح لنا ارتفاع معامل الارتباط مما يدل على تمتع الاستبيان بثبات عالٍ

٢ – ثبات التجزئة النصفية :قام الباحث بحساب ثبات الاستبيان بطريقة أخرى هي طريقة التجزئة النصفية حيث تم تقسيم بنود الاستبيان إلى نصفين (بنود فردية، وبنود زوجية) وتم حساب معامل الارتباط بين أداء العينة على البنود الفردية وأدائهم على البنود الزوجية، وقد تم التصحيح باستخدام معادلة سبيرمان – براون (Spearman- Brown). التطبيقين والجدول التالي يوضح نتيجة معامل ارتباط بيرسون بين التطبيقين .

جدول (٢) يوضح معامل الثبات بطريقة القسمة النصفية قبل وبعد تصحيح الطول

المقياس	معامل ثبات النصفي	
	قبل تصحيح الطول	بعد التصحيح الاول
مقياس تقدير الذات	٠،٧٤	٠،٧٩

ويتضح من الجدول السابق أن معامل الثبات – قبل وبعد تصحيح الطول – يعد مرتفعاً إلى حد كبير، وهذا يوضح أن الاستبيان يتمتع بدرجة كبيرة من الثبات .

طريقة الاستجابة على الاستبيان والتصحيح:

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي Likert Scale وذلك للإجابة على فقرات الإستبانة ، وبذلك فكل مستجيب عليه أن يستجيب لكل فقرة من فقرات الاستبيان من خلال الاختيار من بين خمس بدائل هي: موافق تماماً وتأخذ (٥) درجات، أو موافق وتأخذ (٤) درجات، أو موافق إلى حد ما وتأخذ (٣) درجات، أو غير موافق وتأخذ درجتان، أو غير موافق تماماً وتأخذ درجة واحدة.

مجالات البحث :يتحدد البحث بالمجالات التالية:

١–المجال المكاني : حيث تم اختيار جامعة القادسية ليكون مجتمع البحث .

٢– المجال البشري: تتحدد الدراسة بعينتها التي سيتم اختيارها من العاملين بجامعة القادسية .

٣–المجال الزمني: تم جمع بيانات هذه الدراسة في الفترة الزمنية من ٢٠١٥/٢/١ إلى ٢٠١٥/٤/١٠.

الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للعينة: الخصائص الديموغرافية الاجتماعية في هذ البحث هي: الحالة الاجتماعية والعمر والجنس والمستوى التعليمي وسنوات الخبرة:

توزيع عينة البحث وفقاً للنوع:

جدول(٣) يوضح توزيع عينة البحث وفقاً للنوع

النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكور	١٠٧	%٥٠
إناث	١٠٧	%٥٠
المجموع	٢١٤	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن عدد عينة البحث من الذكور مساوٍ لعدد العينة من الإناث حيث كان عدد كل من النوعين يساوي(١٠٧) موظفاً.

توزيع عينة البحث وفقاً للحالة الاجتماعية:

جدول (٤)يوضح توزيع عينة البحث وفقاً للحالة الاجتماعية:

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
متزوج	١٤٩	%٦٩,٦
أعزب	٤٧	%٢١,٩٦
مطلق	١٠	%٤,٦٧
أرمل	٨	%٣,٧٣

المجموع	٢١٤	١٠٠%

يتضح من الجدول السابق أن الحالة الاجتماعية للعينة جاءت متنوعة وكانت أغلبية العينة من المتزوجين فبلغت نسبتهم (٦٩,٦%) ، أما نسبة العزاب فكانت (٢١,٩٦%) تلاها نسبة المطلقين (٤,٦٧%)، ثم نسبة الأرامل (٣,٧٣).

توزيع عينة البحث وفقاً للسن:

جدول (٥) يوضح توزيع عينة البحث وفقاً للسن:

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
٢٠-٣٠سنة	٣١	١٤,٤٨%
٣٠-٤٠سنة	٥٢	٢٤,٢٩%
٤١-٥٠سنة	٧٥	٣٥%
٥١-فأكثر	٥٦	٢٦,١٦%
المجموع	٢١٤	١٠٠%

يتضح من الجدول السابق أن أكبر الفئات العمرية للعينة كانت هي الفئة (٤١-٥٠ سنة) فبلغت ٣٥% من أجمالي العينة، تلاها الفئة (٥١ سنة فأكثر)، بلغت نسبتها٢٦,١٦%، ثم الفئة (٣٠-٤٠سنة) وبلغت نسبتها ٢٤,٢٩%، وأقل الفئات هي الفئة (٢٠-٣٠ سنة) وجاءت نسبتها ١٤,٤٨% .

توزيع عينة البحث وفقاً للخبرة:

جدول (٦) يوضح توزيع عينة البحث وفقاً للخبرة:

الخبرات	التكرار	النسبة المئوية
أقل من ٥سنوات	٢٥	١١,٦٨%
٥-١٠ سنوات	٤٤	٢٠,٥٦%
١١- ١٥	٦٠	٢٨%
١٦ فأكثر	٨٥	٣٩,٧١%
المجموع	٢١٤	١٠٠%

يتضح من الجدول السابق أن أكبر الفئات خبرة بالعمل للعينة كانت هي الفئة (١٦ فأكثر) فبلغت نسبتها ٣٩,٧١% من إجمالي العينة، تلاها الفئة (١١- ١٥سنة)، بلغت نسبتها٢٨ %، ثم الفئة (٥-١٠سنوات) وبلغت نسبتها ٢٠,٥٦%، وأقل الفئات هي الفئة (أقل من ٥سنوات) وجاءت نسبتها ١١,٦٨% .

نتائج البحث:

إجابة التساؤل الأول:

ما هي أهم المعوقات التي تواجه تمكين المرأة العراقية من أجل خدمة وتنمية مجتمعها؟

للإجابة على هذا التساؤل قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المستجيبين وذلك لكل فقرة من فقرات الاستبيان.

وقام بتحديد مستوى أهمية تقديرات إجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة، في ضوء ثلاث مستويات هي مرتفعة، ومتوسطة ،ومنخفضة، وتم حساب هذه المستويات الثلاثة من المعادلة التالية :

أعلى درجة للفقرة – أقل درجة للفقرة / عدد المستويات= ٥-١/٣= ١,٣٣. وبالتالي فأن المستوى المنخفض يتراوح من (١ إلى أقل من ٢,٣٣)، والمستوى المتوسط يتراوح من (٢,٣٣ إلى أقل ٣,٦٦)، والمستوى المرتفع من (٣,٦٦إلى ٥ درجة) مرتفع.

وبعد تحليل استجابات العينة وصل الباحث إلى النتائج التالية:

١- فيما يتعلق بالمعوقات الاجتماعية:

جدول (٧)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات العينة على الاستبيان محور المعوقات الاجتماعية

رقم الفقرة	المعوقات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية	مستوى الأهمية
١	دور المرأة ينصب في الأعمال التقليدية (الإنجاب، ورعاية الأسرة) فقط.	٣,٦١	١,١٠	٥	متوسط
٢	تدخل الأقارب الذكور (الآباء والأزواج) في مشاركة المرأة لقضايا مجتمعها.	٣,٦٥	١,٢١	٣	متوسط
٣	قلة الخدمات الاجتماعية المقدمة للمرأة (كتوفير الحضانات) مثلاً.	٢,٥٢	١,٢٥	٩	متوسط
٤	تعرض المرأة للعنف.	٣,١١	٠,٩٨	٨	متوسط
٥	عدم تقبل المجتمع للقيادة النسائية.	٣,٨٢	١,٣٢	١	مرتفع
٦	العادات والتقاليد تمنع تولى المرأة لمناصب قيادية.	٣,٦٣	١,١٦	٤	متوسط
٧	ضعف اهتمام المجتمع بتدريب المرأة مقارنة بالرجل.	٣,٢٢	١,١٣	٧	متوسط
٨	تنشئة المرأة اجتماعيا على الانقياد والانصياع لأوامر الرجل.	٣,٧١	١,١١	٢	مرتفع
٩	تخوف الرجل من تفوق المرأة عليها اجتماعيا ووظيفياً.	٣,٢٩	١,١٥	٦	متوسط
	المتوسط والانحراف الكلي للفقرات	٣,٣٨	١,١٥	–	متوسط

من الجدول السابق يتضح أن متوسط المعوقات الاجتماعية بلغ (٣,٣٨) وهو بمستوى فوق المتوسط، مما يشير إلى أن المعوقات الاجتماعية والتي تتضمن الموروث الاجتماعي والثقافي عن المرأة العراقية يشكل عقبة كبيرة في سبيل تمكينها من خدمة مجتمعها. وجاءت الفقرة رقم (٥) والتي تنص على عدم تقبل المجتمع للقيادة النسائية من أعلى الأسباب المعوقة لتمكين المرأة من وجهة نظر عينة الدراسة حيث بلغ متوسطها (٣,٨٢)، وهو مستوى مرتفع، تلى ذلك الفقرة رقم (٨) والتي تنص على تنشئة المرأة اجتماعيا على الانقياد والانصياع لأوامر الرجل بمتوسط (٣,٧١)، وتعتبر هذه الفقرة هي الأخرى من أعلى المعوقات الاجتماعية لتمكين المرأة، تلى ذلك الفقرات أرقام (٢، ٦، ١، ٤،٧،٩، ٣) على التوالي.

ومن الملاحظ أن أقل المعوقات الاجتماعية تمكينا للمرأة حسب رأي العينة كان السبب المتعلق بقلة الخدمات الاجتماعية المقدمة للمرأة (كتوفير الحضانات) مثلاً. وهو في رأي الباحث يعبر عن التطور الاجتماعي الذي يشهده المجتمع العراقي حيث بات واضحاً الاهتمام بإنشاء الحضانات لرعاية الأطفال.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة (حسن محمد العثمان، ٢٠٠٦)(٣١). التي أوضحت أن المجتمع العربي عامة والأردني خاصة ما زال يعزز أدوار المرأة التقليدية كالأسرة والمدرسة، مما يؤدي إلى احتكار الرجال للمناصب السياسية والقيادية، ومراكز اتخاذ القرار.

وتدل هذه النتائج على أن عدم تقبل المجتمع للقيادة النسائية، وتنشئة المرأة اجتماعيا على الانقياد والانصياع لأوامر الرجل، من أكثر المعوقات الاجتماعية، وهي معوقات متعلقة بالموروث الثقافي والاجتماعي، وتدل على أن المجتمع العراقي هو مجتمع ذكوري.

٢- المعوقات الاقتصادية والسياسية:

جدول (٨)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات العينة على الاستبيان محور المعوقات الاقتصادية والسياسية

م	المعوقات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية	مستوى الأهمية
١	عدم المساواة في الدخل بين الرجل والمرأة.	٣,٤٣	١,١٣	٣	متوسط
٢	اختيار المرأة للوظائف التقليدية (كالتعليم والصحة)	٣,٢٦	١,١	٤	متوسط
٣	غياب النماذج القدوة المشاركة في العمل السياسي والعام.	٢,٩٧	١,٠٩	٦	متوسط
٤	ضعف المرأة مشاركة المرأة سياسياً.	٣,٧٢	١,٢١	١	مرتفع
٥	قلة القناعة والثقة بقرارات وآراء المرأة.	٣,١٦	١,٢	٥	متوسط
٦	لا يقدم الأعلام قضايا المرأة بشكل كافي.	٣,٤٥	١,١٨	٢	متوسط
٧	عدم المساواة في التعليم بين الرجل والمرأة.	٢,٣١	١,١٢	٨	منخفض
٨	قلة التشريعات والقوانين الخاصة بالمرأة	٢,٦٢	١,٠٥	٧	متوسط
	المتوسط والانحراف الكلي للفقرات	٣,١١	١,١٣	–	متوسط

من الجدول السابق يتضح أن متوسط المعوقات الخاصة بالجوانب الاقتصادية والسياسية بلغ (٣٠١١) وهو ما يشير إلى أن المعوقات الاقتصادية والسياسية تمثل هي الأخرى صعوبات ضد تمكين المرأة العراقية. ويتضح من الجدول أن أكثر ثلاث أسباب متعلقة بهذا المجال هما: ضعف المرأة مشاركة المرأة سياسياً.حيث بلغ متوسط هذا المعوق (٣,٧٢)، وهو معوق من حيث مستوى الأهمية يعد مرتفعاً، تلى ذلك قلة اهتمام الأعلام بقضايا المرأة بمتوسط (٣,٤٥) .

ثم عدم المساواة في الدخل بين الرجل والمرأة بمتوسط (٣,٤٣) وهذا المعوق مرتبط بالنواحي الاقتصادية المعرقلة لتمكين المرأة.

ثم جاءت بقية المعوقات متعلقة اختيار المرأة للوظائف التقليدية (كالتعليم والصحة) بمتوسط (٣,٢٦)، وقلة القناعة والثقة بقرارات وآراء المرأة. بمتوسط (٣,١٦)، غياب النماذج القدوة المشاركة في العمل السياسي والعام بمتوسط (٢,٩٧).

أما أقل سببين أدركتهما العينة كمعوقات لتمكين المرأة فكانت **قلة التشريعات والقوانين الخاصة بالمرأة** بمتوسط (٢,٦٢)، ثم ضعف لقدرة المرأة على التخطيط والتنفيذ بمتوسط (٢,٣١).

وجاءت هذه النتائج متفقة مع نتائج دراسة (Zaman, 2007)(٣٢).، التي أكدت على أن العوامل السياسية لا تقل أهمية عن العوامل الاجتماعية والثقافية فيما يتعلق بتمكين المرأة.

وأيضا جاءت نتيجة هذه الدراسة متفقة مع نتائج دراسة (Strulik, 2007)(٣٣). التي أوضحت أن تهميش المجتمع لآراء المرأة، وعدم إعطائها الفرصة لإقناع الآخرين بآرائها كان من بين المعوقات التي تواجه المرأة.

وتدل النتائج السابقة على أن عدم المساواة السياسية والاقتصادية بين الرجل والمرأة عامل معوق لتمكين المرأة.

٣-المعوقات الشخصية:

جدول (٩)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات العينة على الاستبيان محور المعوقات الشخصية:

م	المعوقات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية	مستوى الأهمية
١	عدم قدرة المرأة التوفيق بين مسئوليتها الأسرية ومسئوليتها الاجتماعية.	٣,٦١	١,٣	١	متوسط
٢	المرأة اقل تحكما في انفعالاتها مقارنة بالرجل.	٢,٤٩	١,٢٢	٧	متوسط
٣	عدم قدرة المرأة على الإلمام بقضايا مجتمعها.	٢,١١	٠,٨٩	٩	منخفض
٤	ضعف لقدرة المرأة على التخطيط والتنفيذ.	٢,٤٤	١,٢	٨	متوسط
٥	تصلب المرأة لرأيها وعدم تقبل للرأي الأخر.	٢,٩٣	١	٤	متوسط
٦	ضعف مهارات على القيادة.	٢,٥	١,٢١	٦	متوسط
٧	ضعف المرأة جسديا.	٣,١٢	١,١٨	٢	متوسط
٨	محدودية المؤهلات والخبرات لدى المرأة.	٣,١	١,٣٢	٣	متوسط
٩	ضعف ثقة المرأة بنفسها.	٢,٨١	٠,٩٥	٥	متوسط
	المتوسط والانحراف الكلي للفقرات	٢,٧٩		–	متوسط

من الجدول السابق يتضح أن متوسط المعوقات الشخصية بلغ (٢,٧٩) وهو بمستوى متوسط، مما يشير إلى أن المعوقات الشخصية تمثل هي الأخرى معوقاً تعرقل تمكين المرأة. ويتضح من الجدول أن أكثر ثلاث أسباب ذاتية تتعلق بقدرات المرأة ومهاراتها هما: عدم قدرة المرأة التوفيق بين مسئوليتها الأسرية ومسئوليتها الاجتماعية حيث بلغ متوسط هذا المعوق (٣,٦١)، تلى ذلك ضعف المرأة جسديا بمتوسط (٣,١٢) ثم محدودية المؤهلات والخبرات لدى المرأة بمتوسط (٣,١) .

ثم جاءت بقية المعوقات متعلقة بتصلب المرأة لرأيها وعدم تقبل للرأي الأخر بمتوسط (٢,٩٣)، وضعف ثقة المرأة بنفسها بمتوسط (٢,٨١)، ثم ضعف مهارات على القيادة بمتوسط (٢,٥).

أما أقل ثلاثة أسباب شخصية أدركتها العينة كمعوقات لتمكين المرأة فكانت متعلقة المرأة اقل تحكماً في انفعالاتها مقارنة بالرجل بمتوسط (٢,٤٩)، ثم ضعف لقدرة المرأة على التخطيط والتنفيذ بمتوسط (٢,٤٤)، وأخير عدم قدرة المرأة على الإلمام بقضايا مجتمعها والتنفيذ بمتوسط (٢,١١).

تعليق عام على نتائج السؤال الأول:

أن أي قضية خاصة بالمرأة يجب النظر ليها بوصفها مشكلة اجتماعية، ناتجة عن خصائص اجتماعية خاصة بكل مجتمع. فالعوامل الأربعة السابقة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والشخصية، المعوقة لتمكين المرأة هي في الأساس عوامل اجتماعية.

فالعادات والتقاليد والثقافة السائدة والتنشئة الاجتماعية والسياسية والخبرات الشخصية، تؤثر في اتجاهات الأفراد تجاه المرأة ، حيث تتكون اتجاهات سلبية أو إيجابية .(٣٤).

وبصفة عامة نجد أن أكثر العوامل إعاقة لتمكين المرأة كانت العوامل الاجتماعية تلاها العوامل الاقتصادية والسياسية ثم أخيرا العوامل الشخصية. وتتفق هذه نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (إيمان سيد الحسين، ٢٠١١)(٣٥). التي توصلت إلى أن الصورة النمطية للمرأة في ذهن الرجل، وعدم ثقتها بنفسها، وعدم قدرتها على توزيع وقتها، وهذه نفس النتائج التي توصلت إليها دراستنا الحالية.

إجابة التساؤل الثاني:

هل تختلف المعوقات التي تعيق تمكين المرأة من أجل خدمة وتنمية مجتمعها، باختلاف النوع ؟.

للإجابة على هذا التساؤل اقترح الباحث فرضاً ينص على :

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الذكور ومتوسطات درجات والإناث على ستبيان المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والشخصية لتمكين المرأة.

وللتحقق من صحة هذا الفرض قام الباحث باستخدام اختبار " ت" لدلالة الفروق بين الذكور والإناث في المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والشخصية التي تعوق تمكين المرأة. وفيما يلي تفصيل ذلك.

١-الفروق بين الذكور والإناث في المعوقات الاجتماعية.

جدول (١٠) يوضح دلالة الفروق بين الذكور والإناث في المعوقات الاجتماعية لتمكين المرأة

المعوقات الاجتماعية	الذكور ن= ١٠٧		الإناث ن= ١٠٧		قيمة ت	الدلالة
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري		
	٣١,٥٦	٣,٥٦	٣٤,٨	٤,٢٥	-٢,٣٢	دالة عند ٠,٠٥

يتضح من الجدول السابقة أن متوسط درجات الذكور على محور المعوقات الاجتماعية كان (٣١,٥٦) درجة وانحراف معياري (٣,٥٦) ، ومتوسط درجات الإناث (٣٤,٨) وانحراف معياري (٤,٢٥). كما هو واضح نجد أن متوسط درجات الإناث أعلى من متوسط درجات الذكور ، ويتضح أيضا أن هناك فروق بين وجهة نظر الذكور ووجهة النظر الإناث حول المعوقات الاجتماعية لتمكين المرأة وكانت هذه الفروق دالة عند مستوى (٠,٠٥) في اتجاه الإناث. وهو ما يعني أن الإناث يرون أن المعوقات الاجتماعية تقف حائل بينهم وبين تمكينهم وذلك مقارنة بالذكور.

٢- الفروق بين الذكور والإناث في المعوقات الاقتصادية والسياسية.

جدول (١١)يوضح دلالة الفروق بين الذكور والإناث في المعوقات الاقتصادية والسياسية لتمكين المرأة

المعوقات الاجتماعية	الذكور ن= ١٠٧		الإناث ن= ١٠٧		قيمة ت	الدلالة
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري		
	٢٧	٣,٢٤	٣٠,٥٢	٤	-٢,٣٦	دالة عند ٠,٠٥

يتضح من الجدول السابقة أن متوسط درجات الذكور على محور المعوقات الاقتصادية والسياسية كان (٢٧) درجة وانحراف معياري (٣,٢٤) ، ومتوسط درجات الإناث (٣٠,٥٢) وانحراف معياري (٤). وكما هو واضح نجد أن متوسط درجات الإناث أعلى من متوسط درجات الذكور ، ويتضح أيضا أن هناك فروق بين وجهة نظر الذكور ووجهة النظر الإناث حول المعوقات الاقتصادية والسياسية لتمكين المرأة وكانت هذه الفروق دالة عند مستوى (٠,٠٥) في اتجاه الإناث. وهو ما يعني أن الإناث يرون أن المعوقات الاقتصادية والسياسية تقف حائل بينهم وبين تمكينهم وذلك مقارنة بالذكور.

٣- الفروق بين الذكور والإناث في المعوقات الشخصية.

جدول(١٢) يوضح دلالة الفروق بين الذكور والإناث في المعوقات الشخصية لتمكين المرأة

المعوقات الاجتماعية	الذكور ن= ١٠٧		الإناث ن= ١٠٧		قيمة ت	الدلالة
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري		
	٣٤,٩٢	٣	٣٠,٩٢	٣,٣٨	٢,٤٥	دالة عند ٠,٠٥

يتضح من الجدول السابقة أن متوسط درجات الذكور على محور المعوقات الشخصية كان (٣٤,٩٢) درجة وانحراف معياري (٣ ، ومتوسط درجات الإناث (٣٠,٩٢) وانحراف معياري (٣,٣٨). كما هو واضح نجد أن متوسط درجات الذكور أعلى من متوسط درجات الإناث، ويتضح أيضا أن هناك فروق بين وجهة نظر الذكور ووجهة النظر الإناث حول المعوقات الاجتماعية لتمكين المرأة وكانت هذه الفروق دالة عند مستوى (٠,٠٥) في اتجاه الذكور. وهو ما يعني أن الذكور يرون أن صعوبة تمكين المرأة ترجع إلى عوامل ذاتية وشخصية خاصة بالمرأة.

ومن خلال الإجابة على تساؤلات البحث ، يتضح حجم المعوقات التي تحد من عملية تمكين المرأة وأنه لا بد أن تتوافر للمرأة معطيات أساسية تمكنها من المساهمة الايجابية في حركة التنمية وتوجيهها، يأتي في مقدمة هذه المعطيات الإنتاج الاقتصادي الذي يضعها في موقع القوة ويجعلها قادرة على خدمة مجتمعها حيث يعتبر عمل المرأة في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المتاحة بمثابة تدعيم لقدرتها الاقتصادية كما يعطي مؤشراً واضحاً على تفهم المرأة لدورها في بناء المجتمع وقدرتها على المشاركة الحقيقية في التنمية

ومن هنا تقع مسؤلية إصلاح الوضع الحالي للمرأة العراقية على الدولة في وضع البرامج الكفيلة بتحقيق تمكين المرأة ورفع شأنها وإثبات ذاتها وتحقيق أهدافها وزيادة ثقتها بنفسها كي تكون فاعلة في المجتمع بدلاً من أن تكون يداً معطلة.(٣٦).

التوصيات:

١-تصحيح الصورة السائدة عن المرأة في المجتمع عن طريق تقديم المناهج الدراسية والبرامج التلفزيونية وجميع وسائل الإعلام التي ترفع من قيمة ودور المرأة.

٢-العمل على تدعيم وترشيح المرأة في الحياة السياسية وللمناصب القيادية والسياسية.

٣-تصميم البرامج التدريبية لزيادة ثقة المرأة وقدراتها الإدارية لكي تتمكن من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة.

٤-إجراء البحوث العلمية في مجال تمكين المرأة للوقوف على العوامل الحقيقية التي تقف وراء عدم تمكين المرأة العراقية اجتماعيا وسياسياً واقتصادياً.

٥-توعية المجتمع بأهمية التنمية الإدارية للمرأة في تقدم المجتمع، وتطور عناصره، وتحقيق أهدافه.

٦-وضع القوانين المشجعة للمرأة العراقية على مشاركة الرجل في أداء الواجبات والحصول على الحقوق.

المصادر

عدنان ياسين (٢٠١١) المجتمع العراقي وديناميات التغيير، بيت الحكمة ، بغداد ، العراق ، ص ١٨٢.

ميسون ضيف الله موسى (٢٠٠٦) أثر برامج التدريب في مراكز الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية على تمكين المرأة الأردنية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ص٢.

ناهد رمزي (٢٠٠٤) المرأة والإعلام في عالم متغير، مكتبة الأسرة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،ص١١.

ميسون ضيف الله موسى (٢٠٠٦) أثر برامج التدريب في مراكز الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية على تمكين المرأة الأردنية مصدر سابق، ص٢

محيي محمد مسعد (٢٠١٠) حق التمكين الاقتصادي للمرأة في مصر، المؤتمر العلمي الدولي لكلية الحقوق جامعة الإسكندرية (حقوق المرأة في مصر والدول العربية) – مصر، بحوث المؤتمرات ص، ١٩٨٦.

سامية الساعاتي (٢٠٠٧) المرأة والمجتمع المعاصر، القاهرة: الدار المصرية ، القاهرة، ص٣١١.

Mather, L(2004) Gender in context: Women in family law, Law& Society, .Vol(8), pp110-130

إيمان بشير الحسين، وعماد محمد سلامة، وجمال فواز العمري (٢٠١٠) المعوقات النفسية و الاجتماعية التي تواجه مشاركة المرأة الأردنية في المجالس البلدية بواسطة الحسين، المصدر مجلة كلية التربية – عين شمس –مصر ، ع ٣٤، ج ٣ ، ص، ٥٢٠

مالك عبد الحسين أحمد (٢٠١٢) تمكين المرأة العراقية في مجالات التنمية ، مجلة الاقتصادي الخليجي – مركز دراسات الخليج العربي – جامعة البصرة – العراق ، ع ٢٣ ، ص ص ١١٠ – ١٣٥ .

معجم اللغة العربية : المعجم الوسيط ، الجزء الثاني ، مطبعة مصر القاهرة ، ١٩٦١، ص٦٤٣

سارة صالح الخمشي (٢٠١٤) المعوقات التي تواجه المرأة السعودية في تولي المناصب القيادية، مجلة الخدمة الاجتماعية – (الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين) – مصر ، ع٥٢ ، ص ص ٦٩ – ٩٨.

محمد أبي بكر الرازي(١٩٩٧)مختار الصحاح، بيروت: المكتبة العصرية، ص٢٩٧

هيام حمدي زهران (٢٠٠٨)معوقات تقدم المرأة لشغل الوظائف القيادية في المحليات : دراسة مقارنة كأحد محاور تمكين المرأة، در المؤتمر العلمي الدولي الثاني والعشرون للخدمة الاجتماعية (الخدمة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة) – مصر ، مج ٦ ،ص ص ٢٩٦٠ – ٣٠١٣.

أحمد شفيق السكري (٢٠٠٠) قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية ، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص١٧٨.

فهيمة كريم المشهداني (٢٠١٢) سياسات تمكين المرأة البرامج و المعوقات : رؤية اجتماعية ، مجلة العلوم التربوية والنفسية –كلية الاداب– جامعة بغداد ، العراق ، ع ٨٨ ، ص ص ٢٥٨ – ٢٧٥.

مالك عبد الحسين أحمد (٢٠١٢) تمكين المرأة العراقية في مجالات التنمية ، مجلة الاقتصادي الخليجي – مركز دراسات الخليج العربي – جامعة البصرة – العراق ، ع ٢٣ ، ص ص ١١٠ – ١٣٥ .

أماني صالح (٢٠٠٢) التمكين السياسي في الوطن العربي ، الشروط والمحددات ، دراسة حالة التمكين السياسي في الكويت وقطر ، جمعية دراسات المرأة والحضارة ، القاهرة ، ص٤٦٨).

اجلال حلمي اسماعيل (٢٠٠٦) رؤية مستقبلية للتمكين الاقتصادي للمرأة المصرية في محافظة القاهرة ، المؤتمر السادس للمجلس القومي للمرأة ، القاهرة ، ص ١٦١.

فهيمة كريم المشهداني (٢٠١٢) سياسات تمكين المرأة البرامج و المعوقات : رؤية اجتماعية، مصدر سابق، ص ص ٢٥٨ – ٢٧٥.

فهيمة كريم المشهداني (٢٠١٢) سياسات تمكين المرأة البرامج و المعوقات : المصدر نفسه .

دستور جمهورية العراق ، ٢٠٠٥.

فاطمة الشيدي(٢٠١١) معوقات مساهمة المرأة بصورة فعالة في التنمية الإدارية، منتدى دور المرأة العربية في التنمية الإدارية – المنظمة العربية للتنمية الإدارية – سلطنة عمان، ص ١٣٣-١٤١.

محسن مهدي خنياب (٢٠١٢) القيم الاجتماعية و أثرها في دور المرأة العراقية المشاركة بالعمال الإنتاجي و الصناعي : دراسة في التنمية، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية (جامعة الكوفة) – العراق ، مج ٦، ع ١٠ ، ص ص ٧٣ – ٨٣.

فاطمة الشيدي(٢٠١١) معوقات مساهمة المرأة بصورة فعالة في التنمية الإدارية، مصدر سابق، ص ١٣٣-١٤١.

حسن الشيخ عمر (٢٠١٠) اثر تمكين المرأة ودوره في تحسين مستوى المعيشة، دراسة ميدانية محافظة الرقة نموذجاً، رسالة ماجستير (عير منشورة) كلية الاقتصاد، جامعة دمشق ، ص ١٤.

مصطفى عبد الله عبد القاسم خشيم (٢٠١٠) معوقات تمكين المرأة في البلدان العربية : الواقع والطموح، مجلة شؤون عربية (مصر) ، ع ١٤١ ، ص ص ٢١٧ – ٢٣١.

فريده غلام إسماعيل/حقوق المراة ومساواتها الكاملة في كافة المجالات، / (http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=45270).

صابر بلول ، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية– المجلد ٢٥ – العدد الثاني– ٢٠٠٩ ،ص٢٤ .

نجاح الطراونه ومحمد أمين (٢٠١١) واقع التمكين الإداري للمرأة في الجامعات الأردنية العامة والمعوقات المؤثرة فيه من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات – العلوم الإنسانية والاجتماعية –الأردن ، مج ٢٦، ع ٤ ، ص ص ١٣٣ – ١٧٨.

إيمان بشير الحسين، وعماد محمد سلامة، وجمال فواز العمري (٢٠١٠) المعوقات النفسية و الاجتماعية التي تواجه مشاركة المرأة الأردنية في المجالس البلدية بواسطة الحسين، المصدر مجلة كلية التربية – عين شمس –مصر ، ع ٣٤، ج ٣ ، ٥٤٩ – ٥٧٥

حسن محمد العثمان (٢٠٠٦) مشاركة المرأة الأردنية في التنمية البشرية الواقع والمعوقات، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات – العلوم الإنسانية والاجتماعية –الأردن ، مج ٢١، ع ٣ ، ص ص ١١ – ٣٢.

Zaman, Farhana (2007) The Nature of Political Empowerment and Gender in Local Governance: A Comparative Study of Dhaka City Corporation and Narayangonj Municipality, Bangladesh e-journal of sociology, P -22.

Strulik, Stefanie (2007) Local Governance and Women's Quota Reservations in India. In: Pakistan Journal of Women's Studies, P-72.

مصطفى عبد الله عبد القاسم خشيم (٢٠١٠) معوقات تمكين المرأة في البلدان العربية : الواقع والطموح، مجلة شؤون عربية (مصر) ، ع ١٤١ ، ص ص ٢١٧ – ٢٣١.

ايمان سيد الحسين (٢٠١١) السمات و المهارات التي تتميز بها المرأة القيادية الأردنية و المعوقات التي تواجهها، مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية –سوريا ، س ٢٧، ع ٣،٤ ، ص ص ٤١٣ – ٤٧٣.

فهيمة كريم المشهداني (٢٠١٢) سياسات تمكين المرأة البرامج و المعوقات : رؤية اجتماعية ، مصدر سابق، ع ٨٨ ، ص ٢٦٣.